الأمم المتحدة
A/80/372
الجمعية العامة
Distr.: General
10 September 2025
Arabic
Original: English

الدورة الثمانون

البند 18 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

صَوْب تحقيق التنمية المستدامة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بوسائل منها الاستهلاك والإنتاج المستدامان، استناداً إلى جدول أعمال القرن 21

تقرير الأمين العام**

موجز

يعرض هذا التقرير المقدَّم عملاً بقرار الجمعية العامة 202/79 معلوماتٍ مستكملةً عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، استناداً إلى المسائل المدرجة في جدول أعمال القرن 21، ومع التركيز بصفة خاصة على الحالة الراهنة فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن وتطبيقهما والترويج لهما. وفي التقرير، يلبّي الأمين العام طلب الجمعية إليه أن يوصي باتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ خطة عام 2030 في هذا الصدد. وهذا التقرير، الذي يستند إلى دراسات وتقارير وتحليلات ومدخَلات حديثة مستقاة من منظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن يُقرأ بالاقتران مع التقارير السابقة المقدَّمة إلى الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع، وكذلك التقارير التي تتناول التنمية المستدامة المقدَّمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في عام 2025، بما في ذلك الوثيقة المعنونة "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم حتى منتصف عام 2025" (E/2025/65)، وتقرير الأمين العام عن التقدم المحرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (A/80/81-E/2025/62)، والتقرير المرحلي عن إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (E/2025/64). ويعكس التقرير أيضا تنفيذ قرار الجمعية العامة 161/77. وتؤكد نتائج التقرير على الحاجة الملحّة لإحداث تحوّل في منظومة الإنتاج والاستهلاك العالمية لكفالة أن يسهم النمو الاقتصادي إسهاماً إيجابياً في تحقيق الأهداف البيئية وألا يمسّ بالنظم الإيكولوجية وخدماتها. وينبغي السعي بطريقة متكاملة لتحقيق الكفاءة والدورانية في استخدام الموارد، وذلك من خلال الاستفادة من أوجُه التآزر مع أهداف التنمية المستدامة بما بينها من ترابط، مع تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

* A/80/150.

** قُدِّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدم للتقرير.

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة، في قرارها 202/79 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2024، إلى الأمين العام أن يقدِّم إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين تقريراً عن تنفيذ القرار، يركز بوجه خاص على الحالة في ما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وتطبيقهما والترويج لهما، ويوصي باتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ خطة عام 2030 في هذا الصدد. وفي القرار 161/77 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2022، طلبت الجمعية العامة أيضا تقديم معلومات عن تنفيذ ذلك القرار من خلال هذا التقرير.

2 - واعتمد رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، المنعقد في 22 و 23 أيلول/سبتمبر 2024، صكّاً تاريخيا هو ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، إلى جانب مرفقيه. وفي الميثاق، أكدوا من جديد على خطة التنمية المستدامة لعام 2030 كخريطة طريق شاملة للمجتمع الدولي لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، والتغلب على الأزمات المتعددة والمترابطة التي يواجهها المجتمع العالمي. وللمضيّ قُدُماً في ترسيخ الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن، التزمت الدول في الميثاق بتسريع الجهود الرامية إلى إصلاح البيئة وحمايتها والحفاظ عليها واستخدامها على نحو مستدام؛ وتعزيز نُهُج الاقتصاد الدائري؛ والحد من النفايات؛ وتحسين كفاءة استخدام الموارد. وأكدت الدول أيضا على الحاجة إلى نماذج اقتصادية تحويلية تضمن إسهام النمو الاقتصادي إسهاماً إيجابياً في تحقيق الأهداف البيئية، دون المساس بالنظم الإيكولوجية وما تقدمه من خدمات.

3 - وتماشيا مع ميثاق المستقبل، بما في ذلك إعلان الأجيال المقبلة، يعكس هذا التقرير المساهمات المقدَّمة من عدة كيانات في منظومة الأمم المتحدة[1]، ويُسلّط الضوء على الروابط المتبادلة بين الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة) وسائر أهداف التنمية المستدامة، وهي الروابط التي يمكن أن تساعد في تسريع تنفيذ خطة عام 2030. فعلى سبيل المثال، يمكن تسريع التنفيذ من خلال العمليات الحكومية الدولية الرئيسية التي تتناول مجموعة متنوعة من القضايا المواضيعية المترابطة مثل تغيُّر المناخ، والعمل المحيطي، والمياه والصرف الصحي، والتلوث والنفايات البلاستيكية. وتُبرز التدابير التي اتخذتها كيانات منظومة الأمم المتحدة، مع التركيز بصفة خاصة على أثر الشراكات ودور العلم والتكنولوجيا والتمويل في تسريع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن.

(1) وردت إسهامات من الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأغذية العالمي.

ثانيا - تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

ألف - معالجة الروابط المتبادلة بين الهدف 12 وغيره من أهداف التنمية المستدامة من أجل التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030

4 - في خضم اشتداد حدة التغير المناخي والتوترات الجيوسياسية والصدمات الاقتصادية والهشاشة المتزايدة، فإنّ التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يرقى إلى الحجم أو السرعة المطلوبَيْن. ووفقاً *لتقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2025*[2]، فإنّ المجتمع الدولي على المسار الصحيح أو يحرز تقدُّماً معتدلا في 35 في المائة فقط من الغايات؛ ولم يُحرز تقدم كاف في قرابة نصف الغايات، وحدث تراجع عن خط الأساس لعام 2015 في 18 في المائة من الغايات.

5 - ويتطلب تحقيق خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة المندرجة في إطارها تغييرات كبيرة في الطرق التي تنتج بها المجتمعات السلع والخدمات وتستهلكها، وهنا تكمن أهمية الهدف 12. وثمة حاجة إلى إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية مستدامة، بما يشمل نماذج الأعمال وأنماط الحياة الجديدة التي تشجع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ومن خلال السياسات والأطر والشراكات التمكينية، والابتكارات التكنولوجية والأدوات التي تحسّن استدامة إدارة الموارد الطبيعية والكفاءة في استخدام الموارد، يمكن دعم البلدان في الانتقال إلى هذا المسار التحويلي والمستدام. ويمكن أن تفضي هذه الآليات إلى تعزيز كفاءة استخدام المياه، وتحسين إدارة الصرف الصحي، والحد من النفايات والتلوث، وتحسين استدامة استخدام الموارد الطبيعية، وزيادة الرفاه الاجتماعي. ويمكن لنُهُج مثل الاقتصاد الدائري، ومراعاة الاستدامة في المشتريات العامة وتصميم المنتجات، وتحليل دورة الحياة، حسب الاقتضاء، إذا روعيت فيها الظروف والقدرات الوطنية، أن تمكّن الحكومات والقطاع الخاص والمستهلكين من اتخاذ خيارات الإنتاج والاستهلاك المستدامَيْن.

6 - وعالمياً، تتواصل الجهود المبذولة لتحسين استدامة أنماط الاستهلاك والإنتاج، بما في ذلك من خلال مختلف العمليات الحكومية الدولية في المجالات المواضيعية المترابطة (انظر الجدول 1 في المرفق)، وكذلك من خلال تنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وشبكة كوكب واحد التابعة له[3]. ومنذ عام 2019، تم الإبلاغ عن 251 استراتيجية أو خريطة طريق أو خطة وطنية؛ و 141 صكاً قانونياً أو ناظماً؛ و 94 أداةً طوعيةً؛ و 43 أداة اقتصادية أو مالية[4]. ووفقاً لأحدث تقرير للأمين العام عن التقدم المحرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة[5]، ما يزال الامتثال للاتفاقات البيئية قوياً، واتّسع نطاق تقارير الاستدامة للشركات بشكل كبير، حتى بات 96 في المائة من أكبر

(2) انظر: https://unstats.un.org/sdgs/report/2025.

(3) انظر التقرير المرحلي عن إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (E/2025/64)، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفته أمانة إطار العمل. ويتألف إطار العمل من ستة برامج: المشتريات العامة المستدامة، ومعلومات المستهلكين لأغراض الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن، والسياحة المستدامة، واستدامة أنماط الحياة والتعليم، واستدامة المباني والتشييد، والمنظومات الغذائية المستدامة.

(4) E/2025/64.

(5) A/80/81-E/2025/62.

250 شركة من حيث الإيرادات يقوم الآن بالإبلاغ عن الاستدامة. وتضاعف عدد تقارير الاستدامة أربع مرات من عام 2016 إلى عام 2023.

البعد البيئي للاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن

7 - وفقاً *لتقرير توقعات الموارد العالمية لعام 2024*[6]، فإنّ النماذج الحالية لاستخدام الموارد تمثّل المحرك الرئيسي لأزمة الكوكب الثلاثية، وهي تغيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. فالنُّظم التي تزود الإنسانية بالغذاء وإمكانية التنقل والطاقة والمأوى مسؤولة عن غالبية التأثيرات العالمية المتعلقة بالموارد، بما في ذلك 70 في المائة من التأثيرات المناخية، وأكثر من 75 في المائة من فقدان التنوع البيولوجي وزهاء 80 في المائة من تأثيرات الأعباء الصحية الناجمة عن التلوث. وتتجاوز هذه التأثيرات المتعلقة بالموارد إلى حد كبير الأهداف المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمناخ والتنوع البيولوجي.

8 - وفي الفترة من عام 2015 إلى عام 2022، ارتفع على مستوى العالم الاستهلاك المحلي للمواد بنسبة 23,3 في المائة، مع ارتفاع نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمواد إلى 14,2 طناً[7]. ووفقاً لتقرير صدر مؤخّراً عن المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة وتم إعداده بدعم من شبكة "كوكب واحد"[8]، فإنّ التحول نحو نماذج الأعمال الدائرية يمكن أن يؤدي إلى خفض استهلاك المواد بنسبة 4 إلى 5 في المائة سنوياً بين عامَي 2026 و 2050، وبالتالي تسريع فصل النشاط الاقتصادي عن استخدام الموارد؛ ويمكن أن يساعد أيضاً في تقليل تلوث الهواء (الجسيمات الدقيقة) إلى حدّ كبير بمعدل يتراوح في المتوسط بين 11 و 12 في المائة سنوياً بين عامَيْ 2026 و 2050، ومع انخفاض إضافي في شغل الأراضي الصالحة للزراعة بنسبة 1 إلى 2 في المائة سنويا في المتوسط خلال الفترة نفسها. ويمكن أن يسهم اتّباع نُهُج الاقتصاد الدائري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وغيرها من الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً المتصلة بتغيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي واستنزاف الأرصدة السمكية وتدهور النظام الإيكولوجي البحري وتدهور الأراضي، إلى جانب الإجهاد المائي والتلوث وتأثيرهما على صحة الإنسان.

9 - وتؤدي بصمة المواد الآخذة في الاتساع والاستهلاك المتزايد للموارد الطبيعية إلى زيادة النفايات والانبعاثات. ووفقاً للاتجاهات الحالية، من المتوقع أن يولّد العالم 3,4 بلايين طن من النفايات الصلبة سنوياً بحلول عام 2050[9]. وقد بلغ حجم النفايات الغذائية على مستوى العالم 1,05 بليون طن في عام 2022، و 60 في المائة منها من الأسر المعيشية، وهو ما يكافئ أكثر من بليون وجبة يتم إهدارها يومياً[10].

(6) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Global Resources Outlook 2024: Bend the Trend – Pathways to a Liveable Planet as Resource Use Spikes* (Nairobi, 2024).

(7) انظر E/2025/64.

(8) هذه مبادرة للمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، بدعم من أمانة إطار العمل العشري. ولمزيد من المعلومات، انظر: www.wbcsd.org/resources/gcp-impact-analysis.

(9) Independent Group of Scientists appointed by the Secretary-General, *Global Sustainable Development Report 2023: Times of Crisis, Times of Change – Science for Accelerating Transformations to Sustainable Development* (United Nations publication, 2023).

(10) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Food Waste Index Report 2024: Think Eat Save – Tracking Progress to Halve Global Food Waste* (Nairobi, 2024).

وما يزال النمو السريع للنفايات الإلكترونية في العالم متروكاً إلى حد كبير دون معالجة، حيث لا يتم جمع وإدارة سوى 22 في المائة فقط من النفايات الإلكترونية بشكل مستدام[11]. وقد ارتفع التلوث البلاستيكي بشكل كبير إلى ما يقرب من 400 مليون طن سنوياً، ومن المتوقع أن يتضاعف بحلول عام 2040[12].

البعد الاقتصادي للاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن

10 - وفقاً لتقرير *توقعات الموارد العالمية لعام 2024*، من الممكن والمربح فصل النمو الاقتصادي عن الآثار البيئية واستخدام الموارد. ويمكن أن يؤدي الاستخدام والاستهلاك المستدامَيْن للموارد إلى الحد من استخدام الموارد ومن الآثار البيئية في البلدان ذات مستويات الاستهلاك المرتفعة، مع إتاحة حيّز لنموّ استخدام الموارد في الأماكن الأشد احتياجا لذلك.

11 - وما تزال المشتريات العامة غير مستغلة بالقدر الكافي كأداة من أدوات السياسة العامة. فوفقاً لمجموعة أدوات بناء الدورانية في المساهمات المحددة وطنياً[13]، التي وضعت في إطار جهد مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، فإن أقلّ من 10 في المائة من المساهمات المحددة وطنياً في الجولة الأولى أشار صراحةً إلى المشتريات العامة كاستراتيجية رئيسية لدعم أهداف البلدان المناخية، مما يعكس نقصاً عاماً في الاعتراف الرسمي بالمشتريات العامة وإدماجها في الاستراتيجيات ذات الصلة.

12 - وعلى الرغم من انخفاض إعانات دعم الوقود الأحفوري بنسبة 34,47 في المائة لتصل إلى 1,10 تريليون دولار في عام 2023، إلا أن الدعم ما زال أعلى ثلاث مرات تقريباً من مستويات ما قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مما يدل على عدم وجود رجوع مستدام عن الاتجاهات الأخيرة[14].

13 - وما زال ثمة تفاوت في إدماج مبادئ الاقتصاد الدائري في التخطيط الوطني والمساهمات المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس. وتشمل التحديات محدودية التنسيق بين القطاعات، وعدم كفاية الوعي، ولا سيما بين المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، والحواجز التي تعترض التمويل ونقل التكنولوجيا.

14 - ويتعلق الاقتصاد الدائري بتقليل النفايات إلى أدنى حد ممكن، والحفاظ على المواد المستخدَمة لأطول فترة ممكنة، وإعادة التفكير في كيفية تصميم السلع والخدمات وتسليمها بشكل منصف ومستدام. ومن المتوقّع أن يؤدي التحول إلى الاقتصاد الدائري إلى استحداث فرص عمل جديدة؛ فوفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، يمكن أن يولِّد الاقتصاد الدائري مكاسب صافية تتراوح بين 7 و 8 ملايين وظيفة عالميا

(11) A/80/81-E/2025/62.

(12) Independent Group of Scientists appointed by the Secretary-General, *Global Sustainable Development Report 2023*.

(13) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، *Building Circularity into Nationally Determined Contributions: A Practical Toolbox – User Guide* (Nairobi, 2023). ويمكن الاطلاع عليها على العنوان الشبكي التالي: www.learningfornature.org/en/building-circularity-into-nationally-determined-contributions.

(14) *تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2025* (منشورات الأمم المتحدة، 2025).

بحلول عام 2030، مع ارتفاع الطلب بشكل خاص في مجالات مثل التصليح، وإعادة التصنيع، واللوجستيات العكسية، والزراعة المستدامة.

15 - ومن المشجّع أن هناك بصورة متزايدة أمثلة لنماذج إعادة الاستخدام وإعادة التعبئة، ولا سيما في جنوب الكرة الأرضية. وهذا يشمل شركات مثل موتاياناي (Mottainai) في كولومبيا، وغلاسيا (Glassia) في فيتنام، بالإضافة إلى حلول إعادة الاستخدام وإعادة التعبئة المدعومة بتشريعات ولوائح وطنية[15]. وثمة نماذج أعمال ناشئة تعزز كفاءة استخدام الموارد، حيث تقدّم الشركات خدمةً (مثل الإضاءة والتنقل) بدلاً من بيع المنتج المادي (المصباح الكهربائي أو السيارة). فذلك يحفّز المصنعين على تصميم منتجات ذات عمر افتراضي أطول والتقليل من استهلاك الموارد وتوليد النفايات. وما زال العديد من المبادرات الدائرية في مراحلها الأولى؛ فليس هناك بعد طلب أو عرض كبير في السوق للمنتجات والخدمات الدائرية (مثل البلاستيك الحيوي أو التشارك في السيارات).

16 - وقد جرى تجريب نُهُج القيمة الحقيقية في العديد من البلدان، ومنها سوبر ماركت De Aanzet ومخبز Van Vessem في مملكة هولندا اللذان يعتمدان مفهوم الأسعار الحقيقية[16]، حيث تتضمن الأسعار التكاليف البيئية والاجتماعية والصحية والاقتصادية الخفية للمنتجات، وذلك لتعزيز الشفافية ودعم اتخاذ القرارات المستنيرة. وفي هذا النموذج، تصبح المنتجات غير المستدامة أكثر كلفة وتصبح البدائل المستدامة أقل كلفة.

البعد الاجتماعي للاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن

17 - لقد تبيّن من تنفيذ الاستراتيجية العالمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين للفترة 2023-2030[17] أنه يمكن تيسير الاستهلاك الأكثر عدلاً ومسؤولية من خلال الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية العامة والخاصة ومنظومات التزوّد. ولهذه الاستثمارات دور بالغ الأهمية في توجيه الاقتصاد العالمي نحو استخدام وإدارة أكثر استدامة وإنصافاً للموارد.

18 - ويعدُّ تعزيز الانتقال العادل إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والنماذج الدائرية التي تعالج أوجه عدم المساواة الاجتماعية - الاقتصادية القائمة وتحمي الفئات السكانية الضعيفة أمراً بالغ الأهمية. وتوفر نماذج الاقتصاد الدائري سبيلاً لزيادة الاستقرار، والقضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، والانتقال العادل في خضم الأزمات العالمية الجارية.

19 - وثمة آثار اجتماعية كبيرة لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن في سلسلة قيمة المأكولات البحرية، على سبيل المثال، من خلال معدّات الصيد الانتقائي ومنع المصيد العرضي وفاقد ما بعد الحصاد. ويمكن لهذا الأمر أن يكون مفيدا بشكل خاص للنساء وصغار الصيادين، الذين غالباً ما يكونون من بين

(15) Caroline Wagner, "5 inspiring reuse and refill projects from the Global South", Greenpeace, 12 September 2022. Available at www.greenpeace.org/international/story/55497/5-inspiring-reuse-and-refill-projects-from-the-global-south.

(16) منظمة الأغذية والزراعة، *The State of Food and Agriculture 2024: Value-Driven Transformation of Agrifood Systems*, 2024 (Rome, 2024).

(17) انظر A/77/607. وقد وافق مجلس الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على الاستراتيجية العالمية للاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن 2023-2030 بعد عملية تشاورية.

أكثر الأطراف الفاعلة ضعفاً في هذا القطاع، على الرغم من دورهم المحوري فيه. ومن خلال الحد من الهدر وزيادة قيمة المصيد، تعزز هذه التدابير استقرار الدخل والأمن الغذائي والقدرة على الصمود، مع إتاحة الفرص لزيادة إدماج الجنسين وتمكينهما في إدارة مصايد الأسماك وسلاسل القيمة.

20 - وتُعدّ نظم الأغذية الزراعية مثالاً آخر على ذلك. ومن خلال اتباع الأسلوب المحاسبي القائم على التكاليف الحقيقية، تمكّنت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من الكشف عن "تكاليف خفية"[18] اجتماعية وصحية كبيرة تتجاوز 10 تريليونات دولار، وهي مرتبطة بالأنماط الغذائية غير الصحية ونقص التغذية والفقر. وسيساعد إحداث التحول في نظم الأغذية الزراعية على تحسين الرفاه وسبل العيش بشكل عام، بما في ذلك عندما تشجَّع الشركات على دمج مبادئ حقوق الإنسان في جميع سلاسل القيمة الخاصة بها لضمان الكرامة والإنصاف والحماية من الاستغلال.

21 - وبالمثل، ففي قطاع الطاقة، وعلى الرغم من التحسينات على صعيد إمكانات الحصول على الكهرباء وحلول الطهي النظيف على مستوى العالم، ما زال الملايين يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الكهرباء بشكل ثابت، ولا سيما في المناطق الريفية وفي أفريقيا جنوب الصحراء[19]. ولهذا الأمر تداعيات خطيرة على صحة النساء والأطفال، وعلى سبل العيش، وهو يبرز الحاجة الملحة إلى انتقال عادل وشامل في مجال الطاقة.

البعد الإقليمي للاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن

22 - كانت منطقة آسيا والمحيط الهادئ مسؤولة عن 56 في المائة من البصمة العالمية للمواد في عام 2020، وعن أكثر من نصف انبعاثات غازات الدفيئة العالمية في السنوات الأخيرة. وتنامت بشكل كبير تأثيرات تغيُّر المناخ، ولا سيما بسبب تراكم منشآت البنية التحتية. ومع ذلك، فإن المنطقة تخطو خطوات واسعة نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن، حيث تجري التحولات على المستويات الفردي والمحلي والعالمي. وبالتنسيق مع حكومة ماليزيا، وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مبادئ توجيهية لخرائط الطريق الوطنية لتحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، حيث حُدّد النهوض بالاقتصاد الدائري، بما في ذلك من خلال تطوير المنتجات المعاد تدويرها مع الاقتصادات المحلية، باعتباره طريقاً للمضيّ قُدُماً في المدن والمجتمعات المستدامة. كما تَبرز المنطقة أيضاً كمركز للابتكار القائم على التكنولوجيا الرقمية، حيث تُسخّر تكنولوجيات مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتعزيز كفاءة استخدام الموارد ومصادر الطاقة، ودعم البنية التحتية الأقل استهلاكاً للكربون. وتقوم شبكة الأعمال التجارية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ[20] بإشراك القطاع الخاص في دعم خطة عام 2030، وتدعم اللجنة الاقتصادية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في تحولها الأخضر من خلال التعلم من الأقران والحوار السياساتي وبناء القدرات. وفي عام 2022، اعتمد المجلس التنفيذي للشبكة الميثاق الأخضر للأعمال التجارية في آسيا

(18) منظمة الأغذية والزراعة، *The State of Food and Agriculture 2024*.

(19) International Energy Agency, International Renewable Energy Agency, United Nations Statistics Division, World Bank and World Health Organization, *Tracking SDG 7: the energy progress report 2025* (Washington, D.C., World Bank, 2025).

(20) انظر: www.unescap.org/our-work/environment-development.

والمحيط الهادئ من أجل إحراز التقدم في خمسة مجالات: (أ) النهوض بنظام طاقة خالٍ من الكربون وميسور التكلفة ومتّسم بالمرونة؛ (ب) بناء مدن وبنية تحتية ووسائل نقل ذكية ومنخفضة الكربون وآمنة مائياً وقادرة على التكيف مع المناخ؛ (ج) تعبئة التمويل العام والخاص من أجل التحول الأخضر؛ (د) تسريع وتوسيع نطاق الابتكارات من أجل التنمية المستدامة؛ (هـ) الانتقال إلى اقتصاد أكثر دائريةً.

23 - خلال فترة ما بين عامَي 2015 و 2022، شهدت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أعلى ارتفاع في استهلاك المواد المحلية، وهو ارتفاع بنسبة 132 في المائة. وفي المنطقة، يتزايد الاعتراف بالاقتصاد الدائري كمسار تحويلي للتنمية المستدامة يرتكز بشكل مباشر على الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة (الهدف 7)، والعمل اللائق (الهدف 8)، والابتكار (الهدف 9)، والمدن المستدامة (الهدف 11)، والعمل المناخي (الهدف 13). وبدعم من تحالف الاقتصاد الدائري وشركائه الاستراتيجيين، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يبذل العديد من البلدان جهودا حثيثة لدمج مبادئ الاقتصاد الدائري في التخطيط الإنمائي الوطني والأطر التنظيمية، وإن كان دمج هذه المبادئ في السياسات العامة القطاعية والشاملة لعدة قطاعات ما زال يشكل تحدياً رئيسياً. وتُعدُّ الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الدائري في أوروغواي[21] وخارطة طريق الاقتصاد الدائري في بوينس آيرس[22] مثالَيْن ملموسين على العمل على المستويين الوطني والبلدي، على التوالي. وعلاوةً على ذلك، تدعم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وضع سياسات وطنية لإدارة ومعالجة المواقع الملوَّثة من جراء الأنشطة الإنتاجية والاستخراجية، وهو ما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة 3 المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه، و 11 المتعلق بالمدن والمجتمعات المحلية المستدامة، و 16 المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية، بما في ذلك من خلال وضع مبادئ توجيهية لدعم اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة[23]. وبالإضافة إلى ذلك، تضافرت جهود اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وموئل الأمم المتحدة لدعم منتدى الوزراء والسلطات العليا للإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[24]، ولا سيما في تعميم مبادئ الاقتصاد الدائري في التنمية الحضرية. وأفضت تجربة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى إنشاء فريق عمل معنيّ بالاقتصاد الدائري تحت رعاية المنتدى بهدف تعزيز تبادل المعرفة وتحديد الأولويات السياساتية وتعزيز التعاون الإقليمي بشأن سياسات وممارسات الاقتصاد الدائري التي تستهدف المناطق الحضرية. ومن خلال الفريق العامل، تعمل البلدان على النهوض بالنُّهُج المتكاملة للإسكان والتنقل والنفايات والبنية التحتية الحضرية، مما يدعم تحقيق الهدفين 11 و 12 من أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة.

(21) انظر: https://repositorio.cepal.org/server/api/core/bitstreams/766986b8-3d2a-46b0-ae5c-cb292d30ca49/content.

(22) انظر: www.cepal.org/es/publicaciones/68717-diagnostico-la-estrategia-hoja-ruta-economia-circular-la-ciudad-autonoma-buenos.

(23) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، *Guide for Prioritizing and Evaluating Environmental Remediation Projects: Managing Mining Legacies*, ECLAC Methodologies, No. 6 (Santiago, 2024). Available at https://repositorio.cepal.org/server/api/core/bitstreams/eac4fc8b-e7b5-42e7-8e76-56c5a4760a03/content.

(24) انظر: https://plataformaurbana.cepal.org/en/minurvi.

24 - وتعمل المنطقة العربية بهمّة على النهوض بالهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، مدركةً إمكاناته في دفع نتائج التنمية المستدامة الأعم. وتشمل الجهود المبذولة تعزيز خلق فرص العمل الخضراء ودعم الشركات الناشئة المستدامة (الهدف 8)، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد والحد من الأثر البيئي للمدن من خلال مبادرات السياحة المستدامة (الهدف 11). ومنذ عام 2023، رسمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) خريطة للحالة على صعيد الدورانية في المنطقة العربية، وساعدت في تطوير رؤى وطنية محددة السياق، وحددت القطاعات ذات الأولوية، وأشركت أصحاب المصلحة لدفع التغيير المنهجي نحو النماذج الدائرية. وتعمل الإسكوا أيضاً على وضع مبادئ توجيهية إقليمية ووطنية للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، وهو تحدٍ بالغ الأهمية لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن في المنطقة. وبشكل عام، يُنظر إلى تسريع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري على أنه مسار استراتيجي للنهوض بالهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، مما يولّد مكاسب مصاحبة عبر مختلف أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك القضاء على الجوع (الهدف 2)، والمياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف 6)، والطاقة النظيفة والميسورة التكلفة (الهدف 7)، والعمل المناخي (الهدف 13). وبالإضافة إلى ذلك، تعزز رقمنة سلاسل القيمة الزراعية الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن من خلال تحسين شفافية سلسلة الإمداد وكفاءتها. ومع ذلك، تواجه المنطقة العربية تحديات مستعصية، بما في ذلك المستويات العالية للتضخم الغذائي بسبب تقلب أسعار الصرف والنزاعات والصدمات المرتبطة بالمناخ، ويساهم اعتمادها على الوقود الأحفوري في إحداث إجهاد مائي شديد وتصاعد انبعاثات غازات الدفيئة.

25 - وفي أفريقيا، ما زال هناك تحديات كبيرة تواجه تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن. ويعدّ النموّ السكاني في القارة والاقتصادات الناشئة التي تظهر فيها من العوامل المساهمة في زيادة الإجهاد المائي وفقدان التنوع البيولوجي. وتتحمل القارة أيضاً عبئاً بيئياً غير متناسب؛ ففي عام 2022، حدَث أكثر من نصف فقدان التنوع البيولوجي العالمي المرتبط بالأراضي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، مدفوعاً باستخراج الكتلة الحيوية في إطار أنشطة الزراعة والحراجة، في حين أن أقلّ من 10 في المائة من القيمة المضافة العالمية تم توليدها في هاتين المنطقتين[25]. وعلى الرغم من هذه التحديات، هناك جهود ونجاحات محلّية: فعلى سبيل المثال، أطلقت كينيا مرافق لاستعادة المواد في تايتا - تافيتا في إطار مشروع GoBlue لتعزيز معالجة النفايات الدائرية وخلق فرص عمل، مع حماية النظم الإيكولوجية الساحلية في الوقت ذاته. ونُفّذت أنشطة بناء القدرات لمبادرة الحدّ من المواد البلاستيكية في السياحة العالمية في موريشيوس في عام 2024، مع التركيز على القضاء على المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام في الفنادق. ومن خلال المنصة الأفريقية للمدن النظيفة، التي تضم 196 مدينة في 47 بلداً أفريقياً، يعزز موئل الأمم المتحدة بناء القدرات والاستثمار في نظم إدارة النفايات الصلبة في المناطق الحضرية، وهو ما يساهم بشكل مباشر في تحقيق الدورانية والقدرة على التكيف مع المناخ. وفي عام 2024، قدّمت كينيا ومدغشقر صكوكا سياساتية جديدة لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وهو ما يعكس التركيز المتزايد على ربط الإدارة المستدامة للموارد بالمنافع الاقتصادية والاجتماعية.

26 - وأحرزت أوروبا تقدُّماً ملحوظاً في دمج الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن في الأطر السياساتية، ولا سيما من خلال دمج مبادئ الاقتصاد الدائري. فتعدّ مملكة هولندا مثلا من الدول الرائدة في هذا المجال: فهي قد وضعت هدفاً طموحاً لتحقيق اقتصاد دائري بالكامل بحلول عام 2050 وخفض استخدام المواد الخام

(25) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Global Resources Outlook 2024*.

الأولية غير الحيوية إلى النصف بحلول عام 2030، على الرغم من أنها تواجه تحديات في تحقيق انخفاض هيكلي في استخدام المواد وتقليص بصمتها البيئية. وتاريخياً، حافظت أوروبا على إنتاجية عالية في إنتاج المواد. ومع ذلك، ووفقاً للمنشور المعنون توقّعات الموارد العالمية لعام 2024، ما زالت أنماط الاستهلاك في المنطقة تساهم في التأثيرات البيئية في أماكن أخرى، حيث تستورد أوروبا وأمريكا الشمالية سلعاً تؤثر في المناخ والتنوع البيولوجي والإجهاد المائي في مناطق أخرى. وينعكس ذلك في أن ما يخلّفه استهلاكهما من بصمة على التنوع البيولوجي يزيد عن ضعفي ما يخلّفه إنتاجهما. ومن التطورات المهمة اعتماد الاتحاد الأوروبي في عام 2024 توجيها بشأن التزام الشركات ببذل العناية الواجبة في مجال الاستدامة[26]. وبموجب التوجيه، يتعيّن على الشركات تنفيذ عمليات عناية واجبة قوية بشأن حقوق الإنسان والآثار البيئية في جميع سلاسل الإمداد الخاصة بها، مع تحديد قطاع الأغذية الزراعية كأولوية عالية التأثير.

باء - الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن

27 - اتخذت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إجراءات، بما في ذلك من خلال مبادرات جديدة، لدعم التحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وهذا يشمل إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وشبكة "كوكب واحد" التابعة له، وهو ما ساعد على النهوض بعوامل التمكين الرئيسية مثل المشتريات العامة المستدامة، ومعلومات المستهلكين، ومبادرات التعليم وأنماط الحياة، وأدوات القياس والإفصاح. وتغطي المبادرات قطاعات متعددة، مع تركيز العمل على قطاعات المواد البلاستيكية والمنسوجات والإلكترونيات والمنظومات الغذائية والتنقل والسياحة، ويجري تعميمها جنبا إلى جنب مع الجهود الرامية إلى تحسين أطر التمويل واتساق السياسات، وتعزيز الشراكات الدولية (انظر الجدول 2 في المرفق).

28 - وعملاً بقرار الجمعية العامة 161/77، أنشأ الأمين العام في عام 2023، بالتشاور مع الدول الأعضاء، مجلس الشخصيات البارزة الاستشاري المعني بالقضاء على الهدر[27]، ليعمل أعضاؤه لمدة ثلاث سنوات على تعزيز المبادرات المحلية والوطنية للقضاء على الهدر من خلال جملة أمور منها نشر أفضل الممارسات وقصص النجاح. وتم إطلاق المجلس في اجتماع رفيع المستوى بشأن دور القضاء على الهدر كحل تحوّلي مساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عُقد للاحتفال باليوم الدولي الأول للقضاء على الهدر خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، في 30 آذار/مارس 2023. وتهدف المناسبات السنوية للاحتفال باليوم الدولي، التي ييسّرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، إلى إذكاء الوعي بمبادرات القضاء على الهدر وما تقدمه من إسهامات في تحقيق التنمية المستدامة. وفي عام 2025، كان تركيز اليوم الدولي على المواد الكيميائية والهدر في مجال المنسوجات والموضة، ودور المرأة، وسبل الحد من آثار النفايات على صحة الإنسان والبيئة والاقتصاد[28].

29 - وما فتئ المجلس الاستشاري يروج بشكل استباقي لقصص النجاح التي تحققت في الدول الأعضاء فيما يتعلق بتطوير وتنفيذ حلول مبتكرة لإدارة النفايات الصلبة، إلى جانب التفاعل مع المجتمع المدني، بما في ذلك الشباب والمجتمعات المحلية، للفت الانتباه إلى إدارة النفايات بطريقة سليمة بيئياً، ولا سيما تقليل النفايات إلى الحد الأدنى ومنعها وتدويرها. وساهم المجلس أيضاً في إعداد الموجزات التقنية ودراسات

(26) انظر: www.corporate-sustainability-due-diligence-directive.com.

(27) انظر: https://unhabitat.org/advisoryboardzerowaste.

(28) انظر: https://www.unep.org/events/un-day/international-day-zero-waste-2025.

الحالات الإفرادية ذات الصلة بموضوع القضاء على الهدر، فضلاً عن استعراض أفضل الممارسات المتعلقة بالقضاء على الهدر على المستويين الوطني والمحلي، وذلك لدعم تبادل المعارف وتكرار التجارب.

30 - وقد تضمّن منشور *التوقعات العالمية لإدارة النفايات لعام 2024*[29] معلومات محدّثة عن المبادرات والأنشطة والتجارب المتعلقة بالقضاء على الهدر. وساهمت الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، فضلاً عن أعضاء المجلس الاستشاري، في وثيقة التوقّعات العالمية، التي وفرت بيانات تم التحقق منها بشأن الإدارة المستدامة والسليمة بيئياً للنفايات، وهو ما يساعد على تعزيز نُهُج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد واتّباع نهج دورة الحياة، حيث يتم تصميم المنتجات والمواد بحيث يمكن إعادة استخدامها أو إعادة تصنيعها أو إعادة تدويرها.

التمويل لأغراض الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن

31 - يشكل سدّ الثغرة في تمويل الانتقال إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن تحدّياً معقّداً وملحّاً. ويؤدي التمويل العام والسياسة العامة دوراً حاسماً في سدّ هذه الثغرة في التمويل وتهيئة بيئة مواتية لاستثمارات القطاع الخاص. ويمكن أن تُفضي فعالية نُظم السياسات المالية ومتانة نُظُم الماليات العامة إلى خفض تكلفة الاقتراض وتحسين فعالية الاستثمارات العامة وجعل الاستثمارات المستدامة أكثر جاذبيةً. وتشمل التوصيات المحددة لمعالجة الفجوة التمويلية ما يلي: إضفاء الطابع المؤسسي على حوكمة الموارد وتحديد مسارات استخدام الموارد، ولا سيما في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على حوكمة الموارد وتحديد مسارات استخدام الموارد، لا سيما في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ وتحسين قدرة البلدان على وضع المقاييس المرجعية وتحديد الأهداف لاستهلاك الموارد والإنتاجية؛ وتوجيه التمويل نحو الاستخدام المستدام للموارد من خلال بيان التكاليف الحقيقية للموارد في هيكل الاقتصاد (أي الإعانات، والتعريفات، والضوابط التنظيمية، والضرائب، والتدخلات التوجيهية غير القسرية، والبنية التحتية، والتخطيط)؛ وتوجيه التمويل الخاص نحو الاستخدام المستدام للموارد؛ ودمج المخاطر المتعلقة بالموارد في ولايات الهيئات العامة والمصارف المركزية.

32 - ولتسريع خطى تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن، ينبغي أن تركّز الجهود على: توسيع نطاق التمويل المستدام من خلال الاستفادة من أسواق رأس المال والأطر التنظيمية المستدامة (مثل السندات الخضراء والتصنيفات ومعايير الإفصاح) لتوجيه الاستثمارات إلى قطاعات حيوية مثل إدارة النفايات والتصنيع المستدام وكفاءة استخدام الطاقة؛ ومواءمة الماليات العامة مع أهداف الاستهلاك والإنتاج المستدامين عن طريق الإلغاء التدريجي لإعانات الوقود الأحفوري غير الفعّالة وإعادة هيكلة الحوافز الضارة بما يتماشى مع الغاية 12-ج من أهداف التنمية المستدامة؛ وإقامة سلاسل من المشاريع الجاهزة للاستثمار والقابلة للتمويل التي تدعم نتائج الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، مثل الحد من النفايات وسلاسل الإمداد المستدامة، وذلك من خلال شراكات منسقة بين الحكومات ومصارف التنمية والقطاع الخاص؛ وتيسير حصول المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما المشاريع التي تقودها النساء، على التمويل لمساعدتها على تبني نماذج أعمال مستدامة والتغلب على

(29) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Global Waste Management Outlook 2024: Beyond an Age of Waste – Turning Rubbish into a Resource* (Nairobi, 2024).

عوائق التمويل المستمرة. كما يمكن للحكومات أن تقدّم حوافز أو مثبطات مالية من خلال تسعير الكربون على نحو يشجع المنتجين على اختيار أساليب الإنتاج المستدامة. ومن خلال التنظيم المالي، يمكن للحكومات تشجيع الاستثمار الخاص في الأنشطة المستدامة[30].

33 - ومن خلال مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يدعم البرنامج المؤسسات المالية الخاصة في إدراج مبادئ الاقتصاد الدائري ضمن استراتيجياتها وخطط عملها المتعلقة بالاستدامة. وفي إطار المبادرة، يصدر برنامج البيئة سلسلة من الوثائق الإرشادية في مجال الاقتصاد الدائري كعامل تمكيني للخدمات المصرفية المسؤولة[31]، وذلك لمساعدة المصارف والخدمات المالية ذات الصلة في دعم الشركات في تحولها الدائري وإدارة الروابط المتبادلة بين الاقتصاد الدائري والمناخ والطبيعة والتلوث والاقتصادات الصحية والشاملة.

34 - وبالشراكة مع مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، طوّرت برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار مبادرة تمويله، نظم تصنيف لتمويل الاقتصاد الدائري وبرامج لبناء القدرات لتستخدمها المؤسسات المالية. وقد استُرشد بنظام التصنيف في تطوير استراتيجية الاقتصاد الدائري في كوستاريكا، وفي إعداد مبادرات تمويل الاقتصاد الدائري في القطاعات ذات التأثير الكبير، بما في ذلك في أوروغواي (الألبان والمباني والتشييد) وشيلي (التعدين) والجمهورية الدومينيكية (البلاستيك والسياحة).

35 - كما أقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة مناسبة لإطلاق عملية التقرير الذي سيصدر قريبا عن الفريق الدولي المعني بالموارد عن تمويل الإمداد المسؤول لمعادن الانتقال الطاقي من أجل التنمية المستدامة. وسيركز التقرير على الإصلاحات اللازمة لتمويل معادن الانتقال الطاقي لتحقيق الإنتاج المستدام لهذه السلع والتوزيع العادل للفوائد المالية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة.

36 - وتأخذ عدة بلدان زمام المبادرة في تعبئة الموارد لمشاريع الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ووُجّهت وفورات الميزانية التي حققتها إندونيسيا عن طريق الإلغاء التدريجي لإعانات دعم الوقود الأحفوري إلى الحماية الاجتماعية وتطوير البنية التحتية، في حين أن ضريبة الكربون الجديدة في اليابان تم إقرارها صراحةً لتمويل مبادرات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. وعلى الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى أن غالبية عائدات تسعير الكربون قد تم تخصيصها للمشاريع البيئية، وإن خُصّصت الإيرادات أيضا للميزانية العامة، والأغراض الأخرى المتعلقة بالتنمية، وتخفيضات الضرائب الأخرى والتحويلات المباشرة للأسر المعيشية ومشاريع الأعمال. وأقرّت حكومة الهند دعما ماليا تجاوز إجماليه 6,48 بلايين دولار لتشجيع استخدام الطاقة الشمسية بين المزارعين وتعزيز برنامج البلد لتركيب ألواح الطاقة الشمسية على أسطح المنازل بحلول عام 2022. وأنشأت الصين أكبر برنامج للسندات الخضراء في المنطقة. ومن أجل تعزيز سوق السندات الخضراء، تسمح المصارف في الصين للشركات باستخدام الأصول الخضراء كضمانات للقروض، وتعمل مع الصناعات للتحقق من وفاء الجهات المصدرة للسندات الخضراء بتعهداتها البيئية، ولا سيما فيما يتعلق بالحد من انبعاثات الكربون والتلوث. كما بدأت المصارف أيضاً في تعديل سياساتها

(30) انظر الفقرة 34، ولا سيما الفقرة 34 (هـ)، من التزام إشبيلية المعتمد في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، والتي تتضمن التزامات بتعزيز التدابير التنظيمية للإبلاغ عن الاستدامة.

(31) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Circular Economy as an Enabler for Responsible Banking: Leveraging the Nexus Between Circularity and Sustainability Impact* (Geneva, 2024).

الإقراضـــية من خلال أمور منها، على ســـبيل المثال، منح تخفيضـــات للفوائد على القروض الممنوحة للمشاريع المستدامة.

تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن

37 - تم الاعتراف ببوابة منظمة الأغذية والزراعة WaPOR (إنتاجية المياه من خلال الوصـــول المفتوح للبيانات المستمدة من الاستشعار عن بعد)، التي تتيح رصد إنتاجية الأراضي والمياه من خلال الاستشعار عن بعد وبالتالي ضمان الاستهلاك المستدام للمياه في الزراعة، باعتبارها منفعةً عامةً رقميةً[32]. والبوابة هي أيضـا أحد انعكاسـات التزامات منظمة الأغذية والزراعة الثمانية المنصـوص عليها في خطة العمل المتعلقة بالمياه، وهي النتيجة الرئيسـية لمؤتمر الأمم المتحدة بشـأن اسـتعراض منتصـف المدة الشـامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028.

38 - وتقدم مبادرة الذرّة من أجل الغذاء (Atoms4Food)[33]، وهي مبادرة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، المسـاعدة لـــ 23 بلداً في تعزيز الأمن الغذائي من خلال تسـخير التكنولوجيا النووية وغيرها من التكنولوجيات المتقدمة لتحســـين الإنتاجية الزراعية والحيوانية، وإدارة الموارد الطبيعية، والحد من خسائر الأغذية، وضمان سلامة الأغذية، وتحسين التغذية، والتكيف مع تغير المناخ.

39 - وتدعم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تنمية القدرات في مجال الكيمياء الخضراء وتوســيع نطاق بالتكنولوجيات المســتدامة والشــركات الناشــئة من خلال البرنامج العالمي للابتكار والشــبكة العالمية للكيمياء الخضراء، الذي تشغّله مع شركاء من القطاعين الأكاديمي والخاص.

إقامة الشراكات من أجل تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن[34]

40 - تتبوأ الشــراكات مكانة محورية في الاســتراتيجية العالمية للاســتهلاك والإنتاج المســتدامَيْن للفترة 2023-2030، وإطار العمل العشــري للبرامج المتعلقة بأنماط الاســتهلاك والإنتاج المســتدامة، وشــبكة "كوكب واحد". ومن خلال الاستراتيجية العالمية، تشجَّع الدول الأعضاء على إقامة حوارات متعددة الأطراف ومتعددة أصـحاب المصـلحة شـاملة للجميع بشـأن الاسـتهلاك والإنتاج المسـتدامَيْن. ومنذ عام 2012، دأب إطار العمل العشـــري وشـــبكة "كوكب واحد" على تعزيز التعاون الدولي والوطني من خلال تعزيز النهج التعاونية للاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن.

41 - واسـتمرّت عضـوية شـبكة "كوكب واحد" في النمو: حيث بلغ عدد أعضـائها العاملين 493 12 في نهاية عام 2024، مقارنةً بـــ 032 10 في عام 2023. ويشمل هذا العدد 535 6 عضوا من الأفراد و 958 5 عضـــوا من المنظمات، بما في ذلك الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص، والدول الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات الشبابية.

(32) انـظـر: www.fao.org/in-action/remote-sensing-for-water-productivity/news-and-events/news/news-detail/wapor-recognized-as-a-digital-public-good/en.

(33) انظر: www.iaea.org/services/key-programmes/atoms4food.

(34) لا يقدم هذا القسم قائمة شاملة بالشراكات المقامة من أجل تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن.

42 - ويعدُّ التعاون الشامل للجميع والمتنوع بين أصحاب المصلحة المتعدّدين أمراً حيوياً للنهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وبخطة عام 2030 بشكل أعم. ويتيح هذا التعاون المجال لمعالجة التحديات المترابطة عبر القطاعات مع تحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحد من النفايات وتعزيز القدرة على الصمود وكفاءة استخدام الموارد. وتعزز الشراكات المقامة من أجل تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن المسؤوليات المشتركة والتنفيذ المنسق، وهو ما يدعم تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة وغيره من الأهداف المتصلة به.

43 - ويواصل كل من التحالف العالمي المعني بالاقتصاد الدائري وكفاءة استخدام الموارد[35]، وتحالف أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الاقتصاد الدائري، والتحالف الأفريقي للاقتصاد الدائري استخدامَ نفوذه السياسي لخلق فرص للحكومات لتبادل الخبرات عبر الأقاليم.

44 - وقد تعاونت وكالات الأمم المتحدة التي تشكل قوام الشراكة من أجل اقتصاد أخضر[36] لخلق بيئات مواتية للاقتصاد الأخضر. وفي الهند، ساعدت الشراكة على تنقيح قواعد إصدار شهادات العلامة البيئية، ومواءمتها مع حملة أسلوب الحياة من أجل البيئة (LiFE)[37] وإضافة معايير جديدة للاستدامة. وفي كازاخستان، دعمت الشراكة إعداد قانون المشتريات العامة الذي تم تضمينه المعايير البيئية. وفي أوروغواي، أسهمت الشراكة في إطلاق الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الدائري، التي تتضمن إطاراً مؤسسياً وخطة عمل وصندوقاً للابتكار وحوافز مالية لتعزيز نماذج الأعمال الدائرية.

45 - وقد دخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال برنامج معلومات المستهلكين التابع لإطار العمل العشري، في شراكة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدراسة كيفية دعم سياسات حماية المستهلك لرفاه الإنسان من خلال النهوض بالأولويات الوطنية على صعيد الرفاه وبالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وأطلق أيضاً مبادرة "Retail4Impact" للترويج لمنشور برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنون *المبادئ التوجيهية بشأن توفير معلومات استدامة المنتجات: إرشادات عالمية بشأن طرح الحقائق البيئية والاجتماعية والاقتصادية بفعالية لتمكين المستهلك وتأهيله لاتخاذ الخيارات*؛ ودفع قدما مع شركاء من بينهم الاتحاد الدولي للاتصالات واليونيدو بإطار عالمي للنظم الرقمية لمعلومات المنتجات.

ثالثا - الاستنتاجات

46 - من أجل تسريع العمل وضمان تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن، باعتباره من الأهداف الجامعة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ثمة حاجة ملحّة إلى إحداث تحول جذري على مستوى المنظومة في كيفية استهلاك المجتمعات للسلع والخدمات وكيفية إنتاجها لها. وهذا يتطلب إجراءات جريئة وفورية وغير إقصائية ومنصفة وشاملة تُتّخذ بحجم وسرعة غير مسبوقين، بما يتجاوز التحسينات التدريجية.

(35) انظر: www.unep.org/gacere.

(36) انظر: www.unido.org/our-focus-safeguarding-environment-resource-efficient-and-low-carbon-industrial-production/partnership-action-green-economy.

(37) انظر: www.mygov.in/life.

47 - ويستلزم التحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة اتّباع نهج متماسك ومتكامل. ومن الضروري الموازنة بين الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للاستهلاك والإنتاج، وكسر الصوامع، والاستفادة من أوجه التآزر وترافق المكاسب بين الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى، بما فيها تلك المتصلة بالزراعة والمياه والطاقة والمناخ والبنية التحتية وفرص العمل اللائق والمحيطات والتنوع البيولوجي والإنصاف.

48 - وتشمل الأمثلة على هذه النهج المتكاملة، على سبيل المثال لا الحصر، تسريع تبنّي مبادئ الاقتصاد الدائري في الأطر الإنمائية الوطنية والسياسات العامة والاستراتيجيات الشاملة لعدة قطاعات؛ وتطوير وتعزيز اللوائح التنظيمية لتعزيز نماذج أعمال الاقتصاد الدائري؛ بناء القدرات والائتلافات في مجال الاقتصاد الدائري، مع التركيز على تنمية المهارات والبحوث والابتكار والتمويل ومنصات تبادل أفضل الممارسات. وقد قطع المجلس الاستشاري المعني بالقضاء على الهدر أشواطا كبيرة في تعزيز الإدارة المستدامة للنفايات ومبادرات القضاء على الهدر من خلال التوعية والدعوة والجهود المبذولة لتشجيع اتّباع نهج متعدد التخصصات لإدارة النفايات والانتقال إلى الاقتصاد الدائري.

49 - يجب أن تسترشد الإجراءات الرامية إلى تحسين الكفاءة والدورانية في استخدام الموارد بالعلم وأن تخضع لرصد وتقييم مُحكمَيْن. ويجب أن يكون الانتقال إلى الاقتصاد الدائري مصحوباً بجهود محددة الهدف لتنمية المهارات وبناء القدرات، وأن يتضمن استراتيجيات تراعي المنظور الجنساني وتركز على الشباب، مع إيلاء اهتمام خاص لدعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.

50 - وسيكون من الأهمية بمكان توسيع نطاق استخدام العلوم المفتوحة والتكنولوجيات مفتوحة المصدر والميسورة التكلفة وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير لتسريع تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، ينبغي إقامة إطار عمل عالمي لنظم المعلومات الرقمية للمنتجات لتجميع بيانات استدامة المنتجات وإمكانية التتبع ومقاييس الأثر البيئي. كما توفر الرقمنة والتقنيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، فرصاً تحويلية لتعزيز كفاءة استخدام الموارد والطاقة، ودعم البنية التحتية الأقلّ كثافة من حيث الانبعاثات الكربونية، وخلق فرص عمل خضراء.

51 - وما زال سدّ فجوة التمويل من أجل تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن يمثل تحدياً معقداً وملحّاً. ومن الاستراتيجيات الرئيسية الموصى بها إعادة توجيه إعانات الدعم العامة التي تحفز الاستخدام غير المستدام للموارد وإعادة توظيفها وإصلاحها، مثل الإلغاء التدريجي لإعانات دعم الوقود الأحفوري، وتوسيع نطاق إعانات دعم الممارسات المستدامة. وينبغي أيضاً أن تشمل الخطط الوطنية لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن وضع أطر عمل قابلة للتشغيل البيني ومتطلبات للإفصاح الإلزامي للشركات والاستفادة من أسواق رأس المال المستدامة واللوائح المالية المستدامة لتوجيه الاستثمار في المجالات ذات الأهمية الحيوية لتحقيق الهدف 12، مثل إدارة النفايات والتصنيع المستدام والاستخدام الفعال للطاقة.

52 - وثمة حاجة إلى زيادة الوعي وتنظيم ممارسات التسويق التي تؤدي إلى الإفراط في الاستهلاك. ومن المهم أيضا تعميق التركيز على تغيير أنماط الاستهلاك لدى السكان ذوي الدخل المرتفع، فهي تسهم بشكل غير متناسب في التدهور البيئي.

53 - ولا يقلّ عن ذلك أهمية الانتقال بالتنفيذ من المبادرات التجريبية إلى التبنّي على نطاق واسع، وهو ما سيتطلب بدوره تعزيز الحوافز السياساتية والدعم المؤسسي.

54 - وسيكون من الضروري الاستفادة من المشتريات العامة المستدامة كأداة سياساتية للتأثير على الأسواق وتسريع التحولات نحو الاستدامة. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لبناء القدرات اللازمة في القطاع العام لدمج المعايير البيئية والاجتماعية في عمليات المشتريات.

55 - ولإحراز تقدم في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة وللحفاظ على هذا التقدم، ينبغي أن يشمل التنفيذ على أرض الواقع التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين من خلال نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره. وتستلزم هذه النُّهُج قيادة ومشاركة من جانب مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما يشمل السلطات المحلية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب والأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال والقطاع المالي والمستهلكين.

المرفق

الجدول 1

الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة والعمليات الحكومية الدولية ذات الصلة التي تعكس الروابط المتبادلة بينه وبين أهداف التنمية المستدامة الأخرى

المجالات المواضيعية	*الروابط المتبادلة*	*المواضيع*	*أهم مبادرات الأمم المتحدة وشبكاتها وعملياتها الحكومية الدولية التي يمكن أن تقوم بأدوار في بناء التآزر*
منظومات الأغذية الزراعية	الهدفان 2 و 12	تقليل فاقد الأغذية والهدر الغذائي (الغاية 12-3)	مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية واجتماعات التقييم
		تحويل المنظومات الغذائية	مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية
		المشتريات الغذائية العامة المستدامة	
كفاءة المياه والطاقة	الأهداف 6 و 7 و 12	كفاءة الموارد والاقتصاد الدائري والإدارة السليمة للنفايات (الغايات 12-2 و 12-4 و 12-5)	مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2023 بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، وإذ تتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026 للتعجيل بتنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة آلية الأمم المتحدة للمياه وشبكة الأمم المتحدة المعنيّة بالطاقة
		الشراء العام المستدام	لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة
			مجلس الشخصيات البارزة الاستشاري المعني بالقضاء على الهدر
			فريق العلوم والسياسات الحكومي الدولي المعني بالمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث[أ]
المحيطات التنوع البيولوجي	الأهداف 14 و 15 و 12	السياحة المستدامة (الغاية 12-ب)، والاقتصاد الأزرق، والانسجام مع الطبيعة (الغاية 12-8)	مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية
		إنهاء فقدان التنوع البيولوجي	

المجالات المواضيعية	الروابط المتبادلة	المواضيع	أهم مبادرات الأمم المتحدة وشبكاتها وعملياتها الحكومية الدولية التي يمكن أن تقوم بأدوار في بناء التآزر
			واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
			شبكة الأمم المتحدة للمحيطات
			متابعة إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي
			المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية
			لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي، بما في ذلك في البيئة البحرية[ب]
المناخ	الأهداف 13 والهدف 14 والهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة	إنهاء إعانات دعم الوقود الأحفوري (الغاية 12-ج)	اتفاق باريس ودورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ
			الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ
			الإعلان المعنون "محيطنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا" المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2022 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة

(أ) انظر: www.unep.org/news-and-stories/press-release/nations-come-together-establish-new-intergovernmental-science-policy.

(ب) أُنشئت لجنة التفاوض الحكومية الدولية في عام 2022 لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي، بما في ذلك في البيئة البحرية، بحلول نهاية عام 2024. ومع ذلك، ففي الدورة الخامسة التي انعقدت في بوسان، جمهورية كوريا، في كانون الأول/ديسمبر 2024، لم تتمكن اللجنة من القيام بذلك ووافقت على تعليق عملها. وستُعقد الدورة الخامسة المستأنفة في جنيف لجنة التفاوض الحكومية الخامسة في جنيف في الفترة من 5 إلى 14 آب/أغسطس 2025، بعد إجراء مشاورات إقليمية ستنعقد في 4 آب/أغسطس.

الجدول 2

أنشطة ومبادرات مختارة من أنشطة ومبادرات الأمم المتحدة للاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن، حسب القطاع العالي التأثير[1]

القطاع العالي التأثير	*المبادرات والأنشطة، بما في ذلك ما يتم بالتعاون مع الشركاء*
المنسوجات	تعمل مبادرة المنسوجات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز الدورانية في قطاع المنسوجات من خلال التوجيه السياساتي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان مثل تونس وكينيا والهند. وقد شكّل تقريرها المعنون "الاستدامة والدورانية في سلسلة قيمة المنسوجات: خريطة طريق عالمية" السياسات في كولومبيا وكينيا. كما يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الحد من استخدام المواد الكيميائية الخطرة، بما في ذلك الملوثات العضوية الثابتة، في العديد من البلدان. وتم تنزيل المنشور المعنون "دليل عملي للاتصالات في مجال الموضة المستدامة: إحداث تحوّل في الخطاب السائد – دليل لمواءمة الاتصالات في مجال الموضة مع هدف الـ 1,5 درجة مئوية لتغير المناخ وأهداف الاستدامة الأعم" الذي أُنتج في إطار جهد مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أكثر من 50 000 مرة، وهو يدعم المواءمة مع اتفاق باريس. وقد تم استخدامه لتدريب 200 من القائمين على الاتصالات ولتوجيه التفاعلات مع 116 جامعة.
التعدين	قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتدريب 23 بلداً أفريقياً على الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن وعلى الدورانية في مجال التعدين. وقد دعمت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة عمل فريق الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقي، وهي مستمرة في التفاعل في إطار الفريق العامل المعني بتحويل الصناعات الاستخراجية من أجل التنمية المستدامة. وتقود منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) التحالف العالمي للمعادن المسؤولة والخضراء[أ]، وهو مبادرة لأصحاب المصلحة المتعددين تهدف إلى إتاحة حدوث تحول عادل في مجال الطاقة تغذيه سلاسل إمداد مسؤولة لتوريد المعادن. ودعمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كولومبيا في إعداد القانون رقم 2327 لعام 2023، الذي يضع إطاراً قانونياً للإدارة الشاملة للالتزامات البيئية، بما في ذلك في قطاع التعدين.
البناء والتشييد	أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة "إطارَ العمل العالمي: تسخير الشراء العام المستدام والدائري للنهوض بالطلب على المباني ذات الانبعاثات القريبة من الصفر والقادرة على الصمود" والإطار الوطني لتقييم النهج الدائري للمباني في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وطوّر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) مجموعة أدوات وكتيب ودليل تنفيذ لمساعدة البلدان، ومنها كينيا وناميبيا، على دمج النهج منخفضة الكربون وذات الكفاءة في استخدام الموارد في سلسلة قيمة البناء، وهو مجال الاستهلاك العالي للمواد وتوليد النفايات. وهذا سيدعم تحقيق الغايتين 12-2 و 12-5.

(1) يتضمن هذا الجدول قائمة غير حصرية بمبادرات منظومة الأمم المتحدة، والمقصود منه هو أن يكون بمثابة لمحة سريعة.

وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وتحت رعاية التحالف العالمي للمباني والتشييد، دعم موئل الأمم المتحدة حكومات بنغلاديش والسنغال وغانا في صياغة خرائط طريق العمل المناخي للبناء والتشييد للتنفيذ بحلول عام 2050.

وأسفر المنتدى العالمي للمباني والمناخ، الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة والحكومة الفرنسية في آذار/مارس 2024 في باريس، عن اعتماد ممثلين من أكثر من 70 بلداً لإعلان شايو الذي يوفر إطاراً دولياً لانتقال سريع وعادل وفعال لقطاع المباني لتحقيق الأهداف المناخية.

البلاستيك

من خلال مبادرته للبلاستيك، يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان في النهوض بالابتكارات والسياسات في قمة هرم الاقتصاد الدائري للبلاستيك. وفي عام 2024، قدّم البرنامج الإنمائي المساعدة التقنية لأكثر من 30 بلداً بشأن اللوائح التنظيمية للحد من التلوث البلاستيكي وتحسين تصميم المنتجات وتوسيع نطاق نظم إعادة الاستخدام.

كما قدّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المشورة إلى 12 بلداً بشأن سياسات مسؤولية المنتج الممتدّة. وبالإضافة إلى ذلك، أقرّت 180 مؤسسة مالية تمثل 17 تريليون دولار من الأصول البيان المالي بشأن التلوث البلاستيكي، الذي يسّرت مبادرة التمويل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إصداره.

ويروّج مشروع SWITCH: COLAB[ب] التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تسعى اليونيدو إلى إقامة سلاسل قيمة للاقتصاد الدائري. ويعمل المشروع في ثلاثة بلدان، وهو يسعى إلى ترويج النماذج الدائرية في مجالات البلاستيك والإلكترونيات والمنسوجات، بالشراكة مع الشركات الدولية والمؤسسات المالية. وهو يجمع الجهات المانحة والحكومات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية للمشاركة في تصميم استراتيجيات الاقتصاد الدائري الشامل للجميع.

وتشارك الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشراكة العالمية للعمل في مجال البلاستيك، وهي منصة لأصحاب المصلحة المتعددين مكرسة لترجمة الالتزامات المتعلقة بالحد من التلوث والنفايات البلاستيكية إلى إجراءات ملموسة.

وتعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على مكافحة معدات الصيد المهجورة أو المفقودة أو المهملة، أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن أو القضاء عليها تماما، وذلك من خلال تنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن وسم معدات الصيد (منظمة الأغذية والزراعة، 2019)، وهي تدرس آثار الجسيمات البلاستيكية الدقيقة في الغذاء، وخاصة أخطارها على ميكروبيوم الأمعاء، وتدعو إلى طرق اختبار موحدة[ج].

ومن خلال مشروعها للشراكات المعنون GloLitter Partnerships، دعمت المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة وحكومة النرويج 30 بلداً في الحد من القمامة البحرية، بما في ذلك من قطاعي مصايد الأسماك والسياحة البحرية.

وقد انضمت 335 مدينة على مستوى العالم إلى برنامج المدن الحكيمة في مجال النفايات التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة). ومن خلال البرنامج، يوجه موئل الأمم المتحدة الحكومات المحلية في الحد من توليد النفايات، وزيادة إعادة التدوير، وتحسين نظم جمع النفايات من خلال تحسين البيانات والتمويل والدعوة وتبادل المعرفة.

القطاع العالي التأثير المبادرات والأنشطة، بما في ذلك ما يتم بالتعاون مع الشركاء

السياحة

في عام 2024، قامت منظمة السياحة العالمية، بالتعاون مع أمانة إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، برنامج السياحة المستدامة لكوكب واحد من خلال مبادرتين رئيسيتين. وانضم 32 موقّعاً جديداً على مبادرة مواجهة التلوث البلاستيكي في السياحة العالمية ليصل عدد الموقّعين إلى 238، وانضم 111 موقّعاً جديداً على إعلان غلاسكو بشأن العمل المناخي في مجال السياحة ليصل عدد الموقّعين إلى 910؛ وهذا يعكس تزايد قوة الالتزامات المتعلقة بالدورانية وإزالة الكربون.

وسلّط "يوم السياحة" الأول من نوعه في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الضوء على دور السياحة في سياسة المناخ.

المنظومات الغذائية

بعد إطلاق *مدونة قواعد السلوك الطوعية للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية* في عام 2022 وإطلاق المنصة التقنية لقياس الفاقد والمهدر من الأغذية والحد منه، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة التطبيق الخاص بفاقد الأغذية في عام 2024[ي] لمواصلة دعم التدخلات القائمة على البيانات. وأطلقت منظمة الأغذية والزراعة وشبكة "كوكب واحد"، من خلال برنامجها للشراء العام المستدام، مبادرة إقليمية بشأن المشتريات الغذائية العامة المستدامة في أمريكا اللاتينية، مع التركيز على الوجبات المدرسية.

وفي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اتسع نطاق الشراكة المقامة في إطار ميثاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدائرية والعادلة مع انضمام أعضاء جدد من بينهم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومدينة مالمو. ويشجّع الميثاق التوريد الأخلاقي ودورات حياة المنتجات الممتدة والأثر البيئي الأقلّ عبر سلاسل القيمة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتعاونت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي مع الفريق العامل 4 التابع لشبكة "كوكب واحد" في إعداد موجز سياساتي يقدم توصيات قابلة للتنفيذ للحد من آثار استهلاك الأغذية على التنوع البيولوجي.

وقادت منظمة الأغذية والزراعة عملية وضع *مدونة السلوك الطوعية المؤقتة بشأن الاستخدام والإدارة المستدامة للمواد البلاستيكية في الزراعة*، التي توفر مبادئ وإجراءات وتدابير تم وضعها من خلال عملية شاملة ومتعددة أصحاب المصلحة.

وتتعاون الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأغذية والزراعة في مبادرة الذرة من أجل الغذاء (Atoms4Food)، وهي مبادرة مشتركة تدعم 23 بلداً في تعزيز الأمن الغذائي وتحسين إدارة الموارد الطبيعية والتغذية بالاستعانة بالتكنولوجيات النووية.

وفي ورقة سياسات مشتركة[ه] بين منظمة الأغذية والزراعة واللجنة التنفيذية للتكنولوجيا التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يُسلّط الضوء على الدور الحاسم للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحويل نظم الأغذية الزراعية للتصدي لتغير المناخ وتعزيز الأمن الغذائي والحد من الفقر ودعم تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الاستهلاك والإنتاج المسؤولين.

وبفضل نماذج الإنتاج المحلي من أجل الاستهلاك المحلي التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي، تحسّن التنوع الغذائي والنتائج التغذوية، مع تعزيز وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق. ودعمَ برنامج الأغذية العالمي، بصفته مشاركا في قيادة تحالف سلسلة الإمدادات الغذائية المحلية المرنة مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية،

التحول الشامل للنظم الغذائية. وفي عام 2024، شمل ذلك تصميم خارطة طريق وطنية وحوار سياساتي في بلدان مثل بوروندي، وتناول التكيف مع المناخ والحوكمة وتمويل سلاسل القيمة الغذائية.

الإلكترونيات

طوّر الاتحاد الدولي للاتصالات برنامج الاقتصاد الدائري للإلكترونيات[و]. ومنذ عام 2018، قدم الاتحاد المساعدة التقنية إلى 17 بلدًا في تنفيذ لوائح النفايات الإلكترونية القائمة على مبادئ الاقتصاد الدائري. وشمل هذا العمل الحد من الإدارة غير السليمة من قبل القطاع غير الرسمي من خلال إضفاء الصبغة الرسمية، مما يؤدي إلى ظروف عمل أكثر تنظيما وربما أكثر أمانا.

وقاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة دراسة استقصائية عالمية للمستهلكين حول تدوير الإلكترونيات للمساعدة في تشكيل السياسات الموجهة للسلوكيات. وقدم أيضا الدعم التقني لمبادرات تدوير الإلكترونيات في بلدان مثل كازاخستان والمكسيك والدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتنفذ اليونيدو، بالشراكة مع بنك التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البرنامج العالمي لإدارة الإلكترونيات، الذي يهدف تحديداً إلى الحد من النفايات الإلكترونية وتحسين التدوير في قطاع الإلكترونيات.

التنقل

من خلال برنامجه للتنقل المستدام، يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشكل مباشر التحول العالمي نحو التنقل منخفض أو عديم الانبعاثات، مع التركيز بشكل خاص على التنقل الكهربائي في جنوب الكرة الأرضية.

وتقدّم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المساعدة التقنية لتسريع الانتقال إلى التنقل الحضري المستدام. وفي كوستاريكا، قدّمت اللجنة مساعدة تقنية شاملة لدعم عملية وضع خارطة طريق وطنية لكهربة وسائل النقل العام[ز].

(أ) انظر: www.unido.org/news/unido-announces-launch-global-alliance-responsible-and-green-minerals.

(ب) انظر: https://switchmed.eu/news/switchcolab.

(ج) انظر: https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cc2392en.

(د) انظر: www.fao.org/platform-food-loss-waste/resources/news/news-detail/fao-food-loss-application-(flapp)-virtual-introduction/en.

(هـ) انظر: https://openknowledge.fao.org/items/b30028dc-6fb4-4221-9b4b-00f4141cbda7.

(و) انظر: www.itu.int/en/ITU-D/Environment/Pages/Priority-Areas/E-waste/CircularEconomy.aspx.

(ز) انظر: https://repositorio.cepal.org/server/api/core/bitstreams/ed85f1ba-8086-4e8e-ad82-e8ce0aba7272/content.